

DOI: 10.54240/2318-015-002-013

سجلات البايلك وأهميتها في دراسة الثروة في المجتمع الجزائري أواخر
الحقبة العثمانية

“The beylik registers and their importance in the study of wealth
in Algerian society at the end of the Ottoman era”

اسم المؤلف المرسل: محمد ميلودي- Mohamed Miloudi صص 304-322

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر أ- جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر.

البريد الإلكتروني: mohamed.miloudi@univ-annaba.dz

تاريخ استقبال المقال: 2025/06/11.. تاريخ المراجعة: 2025/07/15.. تاريخ القبول: 2025/11/05.

الملخص: تعد سجلات البايلك المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري أحد أهم المصادر الأصلية التي لا غنى عنها في فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر أواخر الحقبة العثمانية بكل عمق بعيدا النظرة التسطيحية والتعميمية التي تكررت كثيرا في أعمالنا التاريخية، فمن خلال هذه السجلات، يمكن إزالة الغموض عن مستوى الثراء وانتشاره بين أوساط المجتمع انطلاقا من قوائم أجور وعوائد الموظفين الذين كانوا من أصول اجتماعية مختلفة، كما تتضمن هذه السجلات، كشوف حسابات العديد من التجار الجزائريين في أواخر الفترة العثمانية التي تقدم بدورها معلومات قيمة عن مدى مساهمة العناصر المحلية في الحركة الاقتصادية وعن حجم امتلاكهم للثروة في البلد، وهو ما يبين أن الثراء لم يكن حكرا على الأتراك أو اليهود أو غيرهما من الجماعات الوافدة.

كما تفصح سجلات البايلك بوضوح عن المصادر التي كانت تتيح الربح السريع لبعض العناصر من المجتمع بموافقة الجهات المنتفذة في حكم الإيالة آنذاك. ومن خلال القروض والأموال التي كان يمنحها المسؤولون وأبنائهم إلى الرعية في دواخل البلاد، يمكن إدراك طبيعة الروابط التي تشكلت بين عامة المجتمع وأصحاب السلطة أواخر الحكم العثماني للجزائر .

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الحقبة العثمانية، سجلات؛ البايلك؛ المجتمع؛ الثروة.

Abstract: The beylik archives kept at the Algerian National Archives are considered one of the most important and indispensable original sources for understanding the economic and social reality of Algeria at the end of the Ottoman era in all depth, far from the superficial and generalizing view that has been frequently repeated in our historical works.

According to these registers, it is possible to remove the ambiguity on the level of wealth and its distribution in society, based on the lists of wages and returns of employees of different social origins. These registers also include account statements of many Algerian traders in the late Ottoman period, which in turn provide valuable information on the extent to which local elements contributed to economic movement and the extent of their possession of wealth. In the country, this shows that wealth was not exclusive to Turks, or Jews or other expatriate groups.

The beylik records also clearly reveal the sources that enabled rapid profit for certain elements of society, with the approval of influential parties in the reign of the dynasty at the time and through the loans and the money that the officials and their sons gave to the parish inside the country, it is possible to realize the nature of the links that were woven between the community in general and those in power at the end of the Ottoman domination in Algeria.

Based on the above, we can ask the following question:

To what extent can the register of the beylik be exploited as a main source to study the reality of wealth in Algeria at the end of the Ottoman domination?

Keywords: Algerian, Ottoman era, registers, beylik, society, wealth.

المقدمة: شهدت العقود الأخيرة توجها واضحا المعالم، من قبل عديد المؤرخين الجزائريين، نحو دراسة التفاعلات الاجتماعية التي أنتجت مختلف المؤثرات التي صاحبت الحكم العثماني بالبلاد الجزائرية، فعرفت النور دراسات جادة¹ حاولت تشريح مختلف الظواهر التي ارتبطت بالسكان آنذاك من منظوري علائقي متبادل، والتي كان أثرها جليا في المتغيرات التي عرفتها الفترة العثمانية سواء على مستوى النسيج الاجتماعي أو البنى الإدارية المطبقة، وهو ما أخرج

1- عائشة غطاس- الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقارنة اجتماعية اقتصادية- المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار- الجزائر- 2012. أنظر كذلك: خليفة حماش- الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة منتوري- قسنطينة- 2006. وأنظر كذلك: جميلة معاشي- الانكشارية والمجتمع ببايلىك قسنطينة نهاية العهد العثماني- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة منتوري- قسنطينة- 2007/ 2008.

أطاريح جديدة، في مجال المعرفة التاريخية للجزائر الحديثة، متحررة بشكل نسبي من ربة الكتابات الأجنبية عموما والفرنسية خصوصا.

وتعد الوثائق الأرشيفية المستند الرئيس الذي اعتمدت عليه جل الدراسات التي استفردت بالتميز، كون المصدر المعتمد يضم في ثناياه حقائق غابت عن نظر عديد الباحثين، وهي حقائق بالغة الأهمية تخص الجانب الاجتماعي للجزائريين بمختلف أصولهم وانتماءاتهم خلال الحقبة العثمانية، ولعل من أهم الأرصة الأرشيفية التي يمكنها أن تجيب على التساؤلات العالقة هي سجلات البايلك.

وعلى أساس ما تقدم، ركز البحث على إشكالية محورية تمثلت في السؤال التالي:
إلى أي مدى يمكن استغلال سجلات البايلك كمصدر أساس في دراسة واقع الثرة بالجزائر أواخر الحكم العثماني؟

تهدف الدراسة إلى إبراز القيمة المعرفية والمعطيات المهمة التي تحتويها سجلات البايلك، كأحد المصادر الأرشيفية الغميسة، لإزالة الضبابية التي تشوب المواضيع الخاصة بالثراء في الجزائر أواخر الفترة العثمانية.

وبالنسبة للمنهج المتبع، فالبحث يستند إلى المنهج التاريخي التحليلي كون الدراسة تعتمد بشكل أساس على التفسير، وتحليل اللغة الإدارية والمعطيات المقدمة من قبل كتاب دفاتر البايلك والتي تحتاج إلى تشرح بنية العبارات المكتوبة والنصوص الموجودة.

ولكي يكون البحث مضبوطا سوف نركز على النقاط التالية:

أولا:-لمحة تعريفية عن سجلات البايلك.

ثانيا:- توزيع الثروة في أوساط المجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية.

ثالثا:- المصادر المشروعة وغير المشروعة للثروة في الجزائر أواخر الفترة العثمانية.

1- لمحة عن سجلات البايلك: سجلات البايلك هي أحد الأرصة المهمة الخاصة بالحقبة العثمانية في الجزائر، وهي محفوظة حاليا في مكتبة الأرشيف الوطني الجزائري ببنر خادم وتشكل من 386 سجلا موزعة على 36 علبة تبدأ زمنيا من سنة 1058هـ/1648م، وكلما اقترب مجالها الزمني زادت كثافة، ولا تنتهي عند الدخول الفرنسي للجزائر، بل تستمر إلى حدود

1269 هـ/ 1862 م، كما تحتوي هذه الدفاتر على مجموعة من السجلات المجهولة التاريخ التي قدر عددها بـ 22 سجلا.

وبخصوص اللغة التي كتبت بها هذه الدفاتر فإنها كانت العربية مع عدد قليل من السجلات التي كتبت بالعثمانية، وهو ما يدحض الآراء التي تروج بأن العثمانيين احتقروا مقومات شخصية أهل البلد ومنها اللغة العربية، خاصة لما تكون العربية لغة هذه الدفاتر التي هي بمثابة الدفاتر الرسمية للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية. كما تميزت لغة هذا الرصيد بكثرة الكلمات الدارجة وأحيانا بعض الكلمات العثمانية، وبعد الاحتلال الفرنسي نلاحظ بداية ظهور بعض السجلات التي كتبت باللغة الفرنسية بالرغم من بقاء اللغة العربية هي لغة الكتابة بصفة عامة.

أما عن الخط المستعمل في دفاتر البايك فهو الخط العربي المغربي، وما يميزه عموما هو صعوبة قراءته سواء بسبب كثرة استعمال الكلمات الدارجة أو بسبب التلف الذي تعاني منه هذه الدفاتر.

ومن حيث الشكل العام لهذه السجلات فإنها صورت بطريقة مقلوبة، فتصفحها يتم من اليسار إلى اليمين، وكل دفتر من هذه الدفاتر يحمل رقمين، إحداهما قديم من وضع ألبير دوفو (DEVOULX ALBERT) محافظ الوثائق ومدير مصلحة التسجيل والأملاك بالجزائر سنة 1849 م، ورقم آخر جديد تم إدراجه من قبل مصلحة إدارة الوثائق في فرنسا لما نقل الأرشيف إلى هناك، وبعد استرجاع هذا الأرشيف المهم في ثمانينيات القرن الماضي من قبل الدولة الجزائرية المستقلة قامت حينها المديرية المركزية للوثائق الوطنية ومصلحة الوثائق التاريخية بالأخذ بالرقم القديم الذي وضعه ألبير دوفو " ALBERT DEVOULX "، ولهذا

ننصح الباحثين بالاعتماد على الرقم القديم عند الاسترشاد بالفهرس التحليلي للوثائق الأرشيفية للرصيد العثماني¹.

ورغم ما يشوب دفاتر البايلك فإنها ضمت بين ثناياها معلومات بالغة الأهمية، فبالإضافة إلى الوقف الذي كان الموضوع الغالب لهذه السجلات، فهي تشمل كذلك على بيانات مصاريف السقاية ومصالح المياه التي تفيد الباحث في موضوع الثراء وواقعه في الجزائر من خلال أجور العمال المياومين في تلك الأشغال أو الموظفين الدائمين الذين ارتبطوا بهذا النشاط².

في حين أن القروض التي كان يمنحها المتنفذون في السلطة للرعية تعطينا هي الأخرى معطيات مفيدة من حيث قيمة القروض المقدمة والديون المسددة من قبل أفراد المجتمع³.

أما بشأن رواتب الموظفين، فإنها تقدم معطى علمي متين يسمح بإزالة اللبس عن المستوى المعيشي لهذه الطبقة من المجتمع، وقد يكون ذلك بمقارنة أجورهم بالمواد الأساسية والضرورية لحياة الساكنة، مثل أسعار حبوب القمح والشعير وهو ما يترك الأجور المقدمة ذات معنى ودلالة، والمميز في تقييدات رواتب الموظفين أنها تحيل إلى فئة من الموظفين تعد من الفئات المسكوت عنها في المتروكات الكتابية سواء المحلية أو الأجنبية إلا ما ندر، خاصة ما تعلق بموظفي المساجد من أئمة ومؤذنين وحزابين وشعالين ومنظفين ومائضين ومقدمي العصي إلى الخطباء يوم الجمعة وحمالي المياه إلى المساجد ونحوهم، وهو ما يضفي طابع الجودة على المعطيات المتضمنة في ثنايا هذه السجلات⁴.

1- ساعدنا الفهرس التحليلي للوثائق الأرشيفية للرصيد العثماني على التعرف عن سجلات البايلك: أنظر: شهاب الدين بلس- بلقاسم ديب- الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1058-1279 هـ/1648-1862م- المديرية المركزية للوثائق الوطنية-الجزائر-1980- ص ص 8-11.

2- سجلات البايلك- العلبة 12- السجل 68.

3- سجلات البايلك- العلبة 36- السجل 384.

4- سجلات البايلك- العلبة 33- السجل 328.

وإلى جانب الدفاتر التي ضمت معطيات عن رواتب الموظفين نجد أيضا تلك الدفاتر التي تحدثت عن العوائد التي كان يقدمها بعض المسؤولين إلى أقرانهم في العمل وهو مؤشر كذلك مهم عن درجة الثراء وانتشاره بين المجتمع¹.

كما أن المتفرقات والإشارات المتناثرة والمتكررة بكثرة الخاصة بتوثيق التعاملات المالية بين أفراد المجتمع تقدم معرفة متينة عن الثروة، حيث كان يسجل في تلك العقود طرفي المعاملة المالية سواء كانت قرض أو بيع أو شراكة بكل تفاصيلها أحيانا، من ربح ورأس المال بعد نقوص الفائدة وقيمة الأموال غير المنقولة وما شابه ذلك².

هذا ولا يمكن نسيان " زمامات"³ كبار التجار أواخر الفترة العثمانية التي تُظهر بدون عناء تجمع الثروة لدى هؤلاء، وهو ما يدل عليه حجم مبادلاتهم المالية من قروض وبيع وشراكتهم التي كان يدخل فيها هؤلاء مع العديد من الجهات، وكذلك ما تفصح عنه متاجراتهم داخل البلد وخارجه⁴.

فبناء على ما تقدم بسطه، تمكنا دفاتر بيت البايك بنسبة كبيرة من التعرف على الواقع الاجتماعي للجزائر أواخر الفترة العثمانية، خاصة ما تعلق بدراسة ظاهرة الثروة وتوزعها بين طبقات المجتمع وطرق تحصيلها، وهذا ما أثرنا أن نفككه خلال هذه الورقة البحثية. فكيف تباينت الثروة داخل النسيج الاجتماعي للبلد أواخر الحكم العثماني؟ وما مصادر تحصيل المال وطرق تنميته ؟

2- توزع الثروة في أوساط المجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية: يفصح مستوى الثراء وطريقة انتشاره وتوزعه بين الطبقات الاجتماعية على مؤشرات عدة تسمح للدارس بفهم

1- سجلات البايك- العلية 04- السجل 24.

2- سجلات البايك- العلية 06- السجل 27.

3- ويقصد بها الكرامات الخاصة ببعض كبار التجار التي كانوا يسجلون فيها نشاطات متاجراتهم.

4- سجلات البايك- العلية 04- السجل 11.

ومعرفة مدى التماسك الاجتماعي، كما يمكن للباحث من الوصول إلى مدى تدخل السلطة وفعاليتها بين أوساط الساكنة ونجاعة أدواتها في خدمة المجتمع.

وقبل استنطاق دفاتر البايلك للحديث عن واقع الثروة بالبلد وتوزيعها على الطبقات الاجتماعية المختلفة أواخر الفترة العثمانية، لابد من التعرّيج ولو بقليل من التفصيل على أوضاع فترة الدراسة، ذلك أن متغيرات سياسية واقتصادية تجلت بوضوح مهدت لرخاء اقتصادي واستقرار سياسي نسبي، إذ ازدهر نشاط تصدير الحبوب ابتداء من سنة 1179 هـ/ 1766 م، وبلغ هذا النشاط أوجه زمن الحروب النابليونية حينما زاد طلب الأسواق الأوروبية التي كانت تمويلها الجزائر بهذه المادة الأساسية، وإضافة إلى هذا انتعشت حركة النشاط البحري من جديد ابتداء من 1206 هـ/ 1792 م، واستمر هذا الوضع تزامنا مع الحروب الأوروبية إلى غاية 1230 هـ/ 1815 م¹.

وقد اقترن هذا مع ازدياد اهتمام السلطة بدواخل البلاد، إذ أصبحت الأراضي ومنتوجاتها مصدر مهم لخلق الثروة وتنمية الأرباح، ولم يكن الاهتمام يقتصر على الهيئات الرسمية للدولة وحسب، بل كان كذلك من قبل المسؤولين وبشكل فردي، فاستطاع هؤلاء من تكوين أرباح طائلة لم تتمكن عامة الرعية من تحقيقه إلا من كانت له المناصرة وارتبطت بالسلطة وبكبار المسؤولين أو صغارهم بشكل من أشكال المصلحة².

ومن ثمة فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية قد كان لها أثر واضح على رؤوس الأموال وحركتها وانتقالها بين الطبقات الاجتماعية مما أفرز أنماط جديدة للثروة وفئات جديدة حصلت على المال.

1- المنور مروش- دراسات في تاريخ الجزائر الحديث- العملة. الأسعار والمداخل- ج 1- دار القصة- الجزائر- 2009- ص 235.

2- المرجع نفسه- ص 234 فما بعدها.

وإذا كانت الأموال التي كونها العديد من الحكام والمسؤولين أواخر الفترة العثمانية معروفة نوعا ما، فإن الجديد بالذكر في هذا المقام أنه خلال المرحلة المذكورة برز مجموعة من التجار الجزائريين الذين تحكموا في جزء مهم من الثروة في البلد، وهذا ما تحيل إليه سجلات البايك بجلاء من خلال " الزمامات " التي تركها هؤلاء، ولعل من أشهرهم علي بن سعيد أو علي البحار كما عرف¹، الذي تكرر اسمه كثيرا في سجلات البايك وبالتحديد في السجل رقم 11 العلبة 04.

وكان علي بن سعيد تاجرا متنقلا بين كبريات الأسواق العربية مثل طرابلس الشام ودمياط بمصر وغير العربية مثل مالطا التي كانت من محطاته التجارية ومركز مهم لتعاملاته المالية وكذلك أزمير، واشتهر علي بن سعيد ببيع الأقمشة التي كان يخاط منها ثوب " الحايك "² كما تخبر عنه تقييداته المدونة في دفاتر البايك التي أرخت ما بين 1221هـ/1806م - 1224هـ/1804م³.

وما يُظهر اتساع معاملات وأنشطة التاجر علي البحار هي شركاته المتعددة سواء مع أشخاص من عامة المجتمع أو مع شخصيات تقلدت مناصب في السلطة، كما يتبين من المشتريات التي قام بها مع مصطفى بلحروف ومحمد خوجة وسي علي الفكرون، إذ جاء في تقييداته ما يلي: " الحمد لله بيان ما اشتريت أنا وسي مصطفى بالحروف ومحمد خوجة وسي علي الفكرون..." وكما يتجلى كذلك من خلال عبارة " بيان ما بعنا من الحايك بيني وبين سي علي أمين السكة "⁴.

1- سجلات البايك- العلبة 04- السجل 11.

2- وهو ثوب تقليدي جزائري بمثابة الجلباب يستر الجسد كله.

3- سجلات البايك- العلبة 04- السجل 11.

4- سجلات البايك- العلبة 04- السجل 11.

ومن شركاء علي بن سعيد كما تبين دفاتر البايلك محمد خوجة، هذا وكانت للمذكور معاملات حتى مع العناصر الوافدة إلى مدينة الجزائر أو فئة البرانية مثل جماعة البسكرة¹.

كما أن القروض التي كان يدونها في تقييداته تحيل إلى درجة وسعة أمواله، فقد تعددت أوجه هذه القروض، إذ منحت علاقاته الواسعة أفضلية الاقتراض من عديد التجار خارج البلد، مثل ما اقترضه من السيد الحاج محمد أمين السكة سنة 1223 هـ/ في طنجة كما يبدو، حيث ذكر في تقييداته أنه أخذ عن المذكور "ألفا وأربع مئة طور طنجي"².

وللاشارة أن سجلات البايلك تشير إلى وجود زمامات لتجار أثرياء منذ بداية القرن 12 هـ/ 18 م، إذ تم رصد زمام لأحد التجار سنة 1141 هـ/ 1702 م، وكان هذا التاجر مختص في توريد الشواشي من تونس ليسوقها في الجزائر وأغلب معاملاته كانت في القيروان كما يظهر ذلك من تقييداته³.

ولابد من الحديث في هذا الصدد عن حسن البريري الذي كان هو الآخر من كبار التجار الأثرياء خلال هذه المرحلة، وهو ما دلت عليه بوضوح تقييداته ضمن دفاتر البايلك التي تعود إلى سنة 1238 هـ/ 1822 م، وتمثلت متاجرات حسن البريري فيما كان يبيعه بالتجزئة من قماش وقطن وأصاف وجلود⁴.

وقد أثبتت المتروكات الكتابية اتساع ثروة حسن البريري بل كان من كبار التجار في الإيالة أواخر الفترة العثمانية، إذ كان من مصدري المنتوجات الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية، فقد قام على سبيل المثال سنة 1239 هـ/ 1823 م، بتصدير كميات من الأصواف والجلود إلى

1- سجلات البايلك - العلبة 04 - السجل 11.

2- سجلات البايلك - العلبة 04 - السجل 11.

3- سجلات البايلك - العلبة 06 - السجل 28.

4- سجلات البايلك - العلبة 36 - السجل 382.

إيطاليا، وكانت عائلة البربري إضافة إلى اشتهارها بالثروة أنها ارتبطت بكبار المسؤولين في البلاد بعلاقات مصاهرة¹.

وما يجدر ذكره، أن السلطة كانت حاضرة لإعادة توزيع الثروة في الكثير من الحالات، سواء كانت بقصد أو بغير قصد، ويتجلى هذا من خلال عمليات مصادرة أموال كبار الملاك، فكانت بذلك تقلل من حدة التفاوت بين الثروات، كما أن القروض التي كان يقدمها أبناء المسؤولين إلى بعض القبائل والأعراش قد شكلت عاملا مهما هي الأخرى في الحفاظ على تمدد الطبقة الوسطى داخل المجتمع، إذ يتضح هذا من بيان ما كان يقدمه محمد الشريف ابن أحمد باي الشرق إلى الرعية، وإن كان ما عثرنا عليه يبدو متقدما نوعا ما عن الفترة المحددة بالدراسة، إلا أن الممارسة المذكورة لا تحمل ما يناهز تكرارها في الفترة المعنية بالبحث، والشاهد أنه في أواخر شوال 1183هـ/1769م، قدم محمد الشريف قروضا إلى دوار أهل الخروب وكذلك إلى عرب الحامة على يد الطاهر الفقون الذي كان وقافا على ممتلكات المقرض، هذا وقام محمد الشريف ابن أحمد باي الشرق بإعطاء قروض إلى بعض الشخصيات، فقد جاء في سلسلة سجلات البايلك أنه أعطى للمدعو عبد القادر وأخيه محمد 300 ريال كبيرة الضرب² على وجه القراض³.

ولكن وبالرغم من الممارسات التي كانت من السلطة ومن بعض الشخصيات المتنفذة التي ولا شك أنها خففت من حدة التفاوت في الثراء، إلا أن ما يبينه البحث أن الغنى كما تركز لدى كبار التجار الذين بينت تقييدهم ذلك، نجده كذلك كان مميّزا للموظفين الذين أشرفوا على

11- المنور مروش - المرجع السابق - ص 63.

2- وهو الريال الصحيح ضرب الكفرة الذي كان على نوعين كبير الضرب وصغير الضرب، وكانت هذه العملة تطلق على القروش الاسبانية التي كانت تقص من قبل الشركات المرسلية المتمركزة في موانئ القسطنطينية، وبدأ استعمال هذه القروش منذ بداية القرن 12هـ/18م. أنظر: المرجع نفسه - ص 49.

3- سجلات البايلك - العلية 36- السجل 348.

المصالح التي لها علاقة بالمداخيل المالية للإيالة¹، وتجلى هذا خصوصا حينما انتشر الفساد وشاع في المفاصل الإدارية للسلطة أواخر الحقبة العثمانية، وحياسة الثروة وانفرادها لدى الفئة المذكورة من الموظفين توضحه العينتان التاليتان:

العينة الأولى محصورة ما بين سنتي (1214 هـ/ 1799 م - 1217 هـ/ 1802) والمتضمنة في الجدول التالي²: (العملة بالريال دراهم صغار)³:

الوظيفة	قيمة التركة	التاريخ
كاهية القصبه حماد البليدي	115 وثمان ريال	أوائل ربيع الأول 1214 هـ/ 1799 م
يوسف الطبال	122 ريال	أوائل ربيع الثاني 1214 هـ/ 1800 م
باش طبعي	213 ريال	أوائل ربيع الثاني 1214 هـ/ 1800 م
باش طبعي	292 ريال	أواخر رجب 1214 هـ/ 1800 م
قائد شرشال	6914 وثلاث أثمان ريال	أوائل ذو القعدة 1214 هـ/ 1800 م
الحاج عثمان قائد سباو	66900 ريال	1215 هـ/ 1801 م
يولداش	01 ريال	صفر 1216 هـ/ 1801 م
مصطفى منزول أغا	296 ريال	أواسط شوال 1216 هـ/ 1802 م
بابا حسن منزول أغا	1260 ريال	أوائل ذو القعدة 1216 هـ/ 1802 م
حسن خوجة	539 ريال	أواسط شعبان 1217 هـ/ 1802 م

1- محمد ميلودي- الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02- قسنطينة- 2020/2019- ص 238.

2- تم الاستناد إلى دراسة محمد ميلودي في إدراج الجدول المرفق. أنظر: المرجع نفسه- ص 235- 236.

3- الريال دراهم صغار هو وحدة حسابية، ظهر بعد 1069 هـ/ 1097 هـ- 1685 م، ليحل مكان الدنانير الخمسينية، وذلك بسبب الهبوط الحاد في قيمة الدرهم، وهو يساوي دائما 232 درهما أي 01 ريال دراهم صغار تساوي 232 درهما. أنظر: المنور مروش- المرجع السابق- ص 46- 47.

أما العينة الآخرة فكانت ما بين سنتي (1222هـ/1807م-1241هـ/1826م)، وهي المبينة أسفله¹:
(العملة بالريال دراهم صغار).

الوظيفة	قيمة التركة	التاريخ
حسين بيت مالجي	106510 ريال	/
وكيل باي الغرب	28275 ريال	/
الشاوش حميدة	269 ريال ونصف	أوائل صفر 1222هـ/ 1807م
يولداش	02 (مطرح)	رمضان 1222هـ/ 1807م
مصطفى خوجة كاتب	692 ريال وثلاث أثمان	أواخر رجب 1223هـ/ 1808م
يولداش	01 ريال	1223هـ/ 1808م
حسن منزول أغا	5888 ريال	جمادى الثانية 1228هـ/ 1813م
مصطفى يولداش	435 ريال	أواخر ذو القعدة 1232هـ/ 1817م
يولداش	03 ريال	ربيع الثاني 1233هـ/ 1818م
أحمد خوجة	2333 ريال	أوائل ذو القعدة 1241هـ/ 1826م

على ضوء المعطيات المقدمة في الجدولين يتبين، أن صاحب اكبر تركة خلال (1222هـ/ 1807م-1241هـ/1826م)، هو حسين البيت مالجي، بينما أعلى تركة في أوساط الموظفين خلال الفترة ما بين (1214هـ/ 1799م-1217هـ/ 1802م)، كانت من نصيب قائد سباو الحاج عثمان، إذ بلغت 66900 ريال دراهم صغار، وهذا ما يؤكد الثراء الذي كان يعيشه الموظفون الذي أشرفوا على المصالح المرتبطة بالمداخيل المالية للإيالة.

أما بخصوص موظفي المساجد من خطباء وحزابين ومؤذنين ونحوهم فإن ثرواتهم، على حد تعبير ابن خلدون، لا تعظم في الغالب²، وهذا ما أثبتته سجلات البايلك التي تقدم معطيات منتظمة ومعلومات متينة عن أجور ومعيشة هذه الفئة ولتأكيد صحة الطرح المقدم يمكن أن ندرج الجدولين التاليين³:

1- محمد ميلودي- المرجع السابق- ص 236- 237.

2- عبد الرحمان ابن خلدون- المقدمة، تحقيق- عبد الله محمد درويش- ج2- دار البلخي- دمشق- 2004- ص 81.

3 سجلات البايلك- العلبة 33- السجل 328

الوظيفة	الأجر الشهري
الخطيب	21 ريال
الفراش	03 ريال
الكناس	03 ريال
الحزابون	18 ريال (عادة ما يكون 06 حزابين)

جدول يوضح أجور جامع صفر في شهر شعبان 1244 هـ / 1829 م (الأجور بـريال دراهم صغار).

الوظيفة	الأجر الشهري
الخطيب	15 ريال
الفراش	02 ريال
الكناس	02 ريال
الباش مؤذن وجماعته	13 ريال

جدول يوضح أجور جامع شعبان خوجة في شهر شعبان 1244 هـ / 1829 م (الأجور بـريال دراهم صغار) وللإشارة أن صاع القمح كان بمدينة الجزائر في حدود 12 ريال دراهم صغار في الوقت الذي رصدت فيه الأجور المقدمة كما أثبتته الباحث لمنور مروش¹، وللدارس هنا أن يتساءل عن قيمة الأجور الشهرية التي كان يتقاضاه هذا الصنف من الموظفين خاصة الفراشين والكناسين والحزابين مقارنة مع سعر القمح كغذاء رئيس آنذاك، وعلى هذا تتأكد صحة نظرية ابن خلدون حول هذه الفئة بالنسبة للجزائر أواخر الحقبة العثمانية.

وأجور الفئة المحددة سلفا هي أقل بكثير من عمال المياومة، فعلى سبيل المثال تشير إحدى تقييدات دفاتر البايلك إلى أن أجر المياومين يقدر بـ 07 ريال في الشهر²، وهو ما لم

1- المنور مروش - المرجع السابق - ص 155.

2- سجلات البايلك - العلبة 09 - السجل 40.

يحصل عليه الكناسون والفراشون بل وكذلك المؤذنون في كثير من جوامع مدينة الجزائر التي تعطينا سجلات بيت البايك عنها معلومات منتظمة.

إن البحث في موضوع ثروات موظفي السلك الديني ستصيب الباحث بالذهول، فعلى الرغم من أن السمة العامة لهذا الصنف هو الزهد في الدنيا وتميز حياتهم الاجتماعية بالبعد عن الترف بل بالفقر في أحيان كثيرة، فإن هذا لا يعني عدم امتلاك بعضهم لثروات محترمة، إذ تطلعنا مخلفاتهم عن تباين كبير وفروق مذهلة في درجة مستواهم المعيشي، حيث توزعوا على مختلف الطبقات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لما توفي القاضي قلي عثمان سنة 1201هـ/1787م، خلف تركة لم تتجاوز 129 ريال، وإذا قارناها بتركة سيدي محمد إيوان قاضي الحنفية الذي خلف 2129 ريال، فإن نسبة ما خلفه قلي عثمان لم تتجاوز نسبة 6% من مخلفات محمد إيوان¹، وفي موضع آخر خلف أحد القضاة الذي مات سنة 1222هـ/1813م، ببلد الترك 1846 ونصف ريال، بينما خلف أحد الحزابين الذي أوتي بتركته إلى بيت المال 307 وثلاث أرباع ريال وكان ذلك في حدود جمادى الأولى من عام 1230هـ/1815م²، وكمثال على وظيفة أخرى فإن متروك محمد المؤذن الذي سُجلت تركته في أوائل ذو القعدة من عام 1236هـ/1821م، قد بلغت 106 ريال³.

ولكن وبالرغم من التباين الذي نلاحظه في مستوى ثروات القائمين على أمور الدين عموماً، فإن ثراءهم يبقى محدوداً مقارنة ببعض الشرائح الاجتماعية مثل فئة كبار التجار وأصحاب الوظائف ذو الطبيعة المالية كما أفصحت عنه دفاتر البايك التي تؤكد على أهميتها

1 - (t) SHUVAL - la ville d'Alger vers la fin du 18^e siècle- population et cadre urbain- C.N.R.S -Paris- 1998- p121-122.

2- سجلات بيت المال - العلبة 02- السجل 08.

3- سجلات بيت المال - العلبة 03- السجل 08.

في دراسة الثروة وتوزعها في المجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية لما تحتويه من معلومات منتظمة إن لم تكن متينة في أحيان كثيرة.

والسؤال الذي يجب طرحه في هذا المقام هو ما سر تمكن بعض الفئات الاجتماعية من كسب ثروات طائلة ؟ هل ثمة فواعل سياسية واقتصادية وإدارية كانت وراء ذلك أم أن أمر طبيعي ؟

وهذا ما يدفعنا لطرق باب مصادر جلب الثروة وكسب المال أواخر الحقبة العثمانية بالجزائر.

1- المصادر غير المشروعة للثروة في الجزائر أواخر الفترة العثمانية: المعروف في كتب الإخباريين أن الفترة العثمانية الأخيرة عرفت تراجعاً ملفتاً للانتباه لفاعلية مؤسسات الدولة وابتعادها عن لعب دورها الذي أنيط بها، وذلك راجع أساساً لانتشار الفساد وشيوعه بين المسؤولين في المفاصل الإدارية للسلطة على مستوياتها المختلفة.

وللسبب المقدم ذكره، نجد أن ثروات كبرى تشكلت في هذه المرحلة اقترانا مع ضعف المؤسسات السلطوية، فمنصب البيت مالجي الذي سجلت لصاحبه أعلى ثروة كما في عينات البحث، كانت مسؤولياته تمنح له الفرصة للشراء غير المشروع بكل سهولة، إذ كان مسؤولاً عن مؤسسة بيت المال بتوزيع تركات المتوفين ومداخيل ومصاريق هذه المؤسسة من أموال نقدية وعينية من بر وشعير ونحوهما¹ وهو ما قد يسهل ويفتح الباب أمام متقلد هذا المنصب لتكوين ثروات طائلة بطرق غير سليمة في وقت عرف بتراجع فاعلية مؤسسات الدولة وشيوع الفساد المالي.

ومن جهتها تعطينا كذلك سجلات البايلك وبالتحديد ضمن تقييدات عوائد موظفي قصر الباشا معلومات مهمة حول الطرق التي كانت تساعد بعض الفئات من تكوين ثروات محترمة،

1- سجلات البايلك - اللعبة 10 - السجل 52.

فقد كان، مثلا، يأخذ صغار الموظفين من حاشية الباشا وخدم القصر هدايا وعوائد معتبرة أثناء لبس أغا العرب قفطان التعيين وأثناء العيد الأضحى وعيد الفطر، نظرا لما لهؤلاء من تأثير على قرارات الباشا وسياسة الدولة ككل، وقد كان هذا الفعل بمثابة رشوة وشراء لخدمة الموظف¹.

ولم يكن المسؤولون فقط هم من استفادوا في تكوين ثروتهم من السلطة، بل أن بعض الفئات الاجتماعية أيضا، ويظهر هذا من الامتيازات التي كانت تمنحها الأفضلية، كما جرى على سبيل المثال مع أمين بني ميزاب الذي كان يستفيد من شراء ممتلكات البايلك المعروضة للبيع، إذ تشير أحد التقييدات ضمن دفاتر بيت البايلك إلى ما اشتراه عمر أمين الميزابيين بعد غزوة أولاد سلامة في حوالي 1235 هـ/ (1819-1820)، على يد باي التيطري، فقد قدر بعض ما اشتراه " 24 ثور حراثة و 64 بقرة وكباش عجاما غنم و 100 عتروس " وللدارس هنا أن يتساءل لماذا أمين بني ميزاب بالضبط؟ وما هي الأسعار التي اشترى بها؟ لأنه مهما كان فإنه السعر سيكون مناسباً بالإضافة للكمية الكبيرة التي اشتراها وهو ما يفر له هامش ربح كبير².

وبما أن دفاتر البايلك لم تدون لغرض تبرير موقف ما أو الدفاع عنه مثلها مثل باقي الوثائق الإدارية، فإن للباحث أن يستشف منها الكثير من المعطيات التي تفسر الممارسات غير السوية التي كان يقوم بها بعض المسؤولين عن طريق استغلال ما كانوا يتمتعون به من نفوذ أو سلطة، ومن ذلك كانوا يقومون بشراء ممتلكات البايلك التي تعرض للبيع بأسعار زهيدة إن لم تكن بالأسعار التي يرغبون فيها هم، إذ كانت تمنحهم سلطتهم، الغلبة في المزايدات العلنية التي كانت تقام في الأسواق، والأكثر من ذلك تفيدنا الدفاتر المعتمدة، أن هؤلاء كانوا يشرون الممتلكات المعروضة للبيع بالتقسيط ومنهم من كان لا يدفع مستحقات البايلك كاملة إلا بعد

1- سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.

2- سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.

إعادة بيع ما اشتراه من جانب البايلك، وفي هذا الصدد نجد مثلاً، أن القايد قويدر اشترى في جمادى الآخرة من عام 1236 هـ/ 1821 م، مجموعة من البقر عن البايلك فقام بتسديد مبلغ 500 ريال بوجه وبقي له أكثر من النصف، حيث يتبن في موضع آخر انه أتم دفع كامل مستحقات البايلك عندما ألحق مبلغ 582 ريال¹.

وعليه فان الممارسات غير المرضية التي قامت بها بعض العناصر من الساكنة وخاصة المسؤولين قد كانت وراء الريح السريع وتجميع الثروة، حيث بينت عينات البحث سيطرة أصحاب الوظائف التي لها علاقة بالمداخل المالية للإيالة على المراتب الأولى للثروة بالبلد، وهي ظاهرة ليست عرضية أو صدفية.

وعلى الأساس المقدم بسطه، يمكن القول أن سجلات البايلك سمحت لنا باستغلال معطياتها للإجابة عن بعض الإشكالات وفسرت لنا بعض الظواهر التي ارتبطت بواقع الثروة بالجزائر أواخر الفترة العثمانية، وفككت لنا بنية ظاهرة تمكن بعض المسؤولين من احتكار جزء مهم من الثروة إلى جانب كبار التجار والذين ارتبط بعضهم بالسلطة عن طريق المصاهرة مثل ما كان الحال مع عائلة البربري.

الخاتمة: في الأخير تتبين أهمية سجلات البايلك في فهم ودراسة الثروة بالمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية، إذ أفصحت عن جوانب مهمة قدمت طروحات جديدة بإمكانها أن تجدد المعرفة التاريخية لفهم حركية المجتمع الجزائري، وعليه يمكن أن نقول: أن الثروة لم ترتبط بفئة عرقية معينة من المجتمع الجزائري، فبالرغم من أن الكثير من المصادر تقر بأن الأهالي لم يكونوا من الاثرياء، إلا أن سجلات بيت البايلك تدحض ذلك، فقد عرفت بمجموعة من التجار الأهالي الذين احتكروا جزء مهما من الثروة وهذا ما يظهر من جملة زماماتهم وتقيداتهم مثل حسن البربري.

1- سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.

وتبين دفاتر البايلك، أن الثروة ارتبطت بعامل مهم هو مدى ارتباط الأفراد بالسلطة، سواء عن طريق المصاهرة أو عن طريق الوظائف ذات النفوذ والسلطة وتحديدًا التي أشرف أصحابها على المصالح المالية للإيالة، خاصة بعد انتشار الفساد وشيوعه في مفاصل الدولة. ومن خلال قوائم الأجور المتينة والكثيفة المدونة في سجلات البايلك اتضح أن القائمين على أمور الدين عموماً عانوا من الفقر والحاجة، وهو ما نبه إليه ابن خلدون كقاعدة ونظرية غالبية على المجتمع الإسلامي.

إن تقسيم المجتمع الجزائري إلى سلطة تركية حاكمة مستبدة وثروة منعزلة عن المجتمع، وإلى فئة أخرى محكومة مضطهدة وفقيرة، هو تصنيف غير صحيح، بل بالعكس، تُظهر سجلات البايلك أن المتنفذين في السلطة، سعوا لإزالة الفوارق الاجتماعية و إلى التخفيف من حدة التفاوت في الثراء كما ساهموا في الحفاظ على الطبقة الوسطى، وهذا من خلال ما كانوا يقدمونه من قروض لصالح الجماعات القبلية والأفراد في دواخل البلاد.

في نهاية هذه الدراسة الموجزة، ندعو الباحثين المهتمين بمواضيع الثروة والفقر في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، إلى استغلال سجلات البايلك كمصدر فريد لما تحتويه من معلومات مهمة حول المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري عهد ذاك، ومعرفة مختلف الممارسات التي صاحبت الكسب المشروع وغير المشروع للمال، وذلك للتحرر من قيد الكتابات الأجنبية التي باتت المستند الغالب للكثير من الباحثين الجزائريين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الوثائق:

1.1- سجلات البايلك ---- سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.

سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 11.

سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 11.///سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 11.

سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 11.///سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.

سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.///سجلات البايلك - العلية 04 - السجل 24.

سجلات البايك- العلية 06- السجل 28:///سجلات البايك- العلية 09- السجل 40.

سجلات البايك- العلية 10- السجل 52:///سجلات البايك- العلية 12- السجل 68.

سجلات البايك- العلية 33- السجل 328

سجلات البايك- العلية 33- السجل 328:///سجلات البايك- العلية 36- السجل 348.

سجلات البايك- العلية 36- السجل 382:///سجلات البايك- العلية 36- السجل 384.

2. سجلات بيت المال:

سجلات بيت المال- العلية 02- السجل 08:///سجلات بيت المال- العلية 03- السجل 08.

المراجع باللغة العربية:

حماش خليفة - الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة منتوري- قسنطينة- 2006.

ابن خلدون عبد الرحمان - المقدمة، تحقيق- عبد الله محمد درويش- ج 2- دار البليخي- دمشق- 2004.

غطاس عائشة - الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقارنة اجتماعية اقتصادية- المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار- الجزائر- 2012.

مروش المنور - دراسات في تاريخ الجزائر الحديث- العملة: الأسعار والمداخل- ج 1- دار القصة- الجزائر- 2009.

معاشي جميلة- الانكشافية والمجتمع بباييك قسنطينة نهاية العهد العثماني- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة منتوري- قسنطينة- 2007/ 2008.

ميلودي محمد - الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02- قسنطينة- 2018/ 2019.

يلس شهاب الدين - ديب بلقاسم - الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1058- 1279 هـ/ 1648- 1862 م- المديرية المركزية للوثائق الوطنية- الجزائر- 1980.

المراجع باللغة الأجنبية

- SHUVAL (t)- la ville d'Alger vers la fin du 18^e siècle - population et cadre urbain - C.N.R.S -Paris - 1998 .